

نشرة صندوق النقد الدولي

أزمة الاقتصاد العالمي

مدير عام صندوق النقد الدولي: ينبغي إصلاح القطاع المصرفي لتفعيل الدفعة التنشيطية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٦ يناير ٢٠٠٩

- تعافي الاقتصاد يتطلب إصلاح القطاع المصرفي
- خبرة الصندوق مع الأزمات المصرفية تؤكد ضرورة إثبات الخسائر بالكامل
- ستراوس-كان يقول إن القطاع المالي لا يزال ينسبب في تراجع الثقة

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن الدفعة التنشيطية لن تكفي وحدها لانتشال الاقتصاد العالمي من هوته السحيقة، مؤكدا ضرورة بذل المزيد من الجهود لاستئصال جذور الأزمة، وخاصة في القطاع المصرفي.

وقال سيادته في ندوة نقاش أقامتها جامعة جورج تاون في العاصمة واشنطن: إذا لم يخضع الجهاز المصرفي لإعادة الهيكلة، فسوف يكون الضياع في هوة مظلمة هو المصير المحتوم لأي أموال يمكنك استخدامها لأغراض الدفعة التنشيطية [النقدية والمالية].

وتتطوي إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على إثبات الخسائر بالكامل، وفصل الأصول المعدومة لدى البنوك – وهو ما يفضل أن يتم من خلال مؤسسة عامة تستطيع الاستحواذ عليها – وتقليص حجم القطاع المصرفي "مما يعني أنه يتعين أن ينكمش بطريقة أو بأخرى، أي أن جزءا منه يجب أن يختفي". ويتطلب إنجاز تلك المهمة تدخلا قويا من القطاع العام.

وصرح المدير العام لندوة النقاش التي نظمتها جريدة *الفائنانشيال تايمز* بالتعاون مع جامعة جورج تاون في ٢٦ يناير الجاري بأن ما قيل عن إعادة رسملة البنوك وإثبات الخسائر يتجاوز بكثير ما تم في الواقع العملي حتى الآن وأن القطاع لا يزال بمثابة عامل مقوض للثقة. وضمت منصة النقاش أيضا السيد روجر أولتمان، رئيس مؤسسة Evercore Partners والنائب الأسبق لوزير الخزانة الأمريكي، والسيد ويليام غيل، رئيس الدراسات الاقتصادية بمعهد بروكينغز.

وعقب السيد غيل مؤيدا ملاحظات المدير العام فقال: "إن علينا معالجة الوضع الراهن في القطاع المالي. إن ما يحدث ليس ركودا عاديا. إنه نوع من الركود شديد العمق وشديد الطول وشديد الصعوبة من حيث إمكانية الإفلات منه."

استشراء الأزمة

صرح السيد ستراوس-كان، الوزير الفرنسي الأسبق الذي تولى رئاسة الصندوق في نوفمبر ٢٠٠٧، بأن العالم يمر بأزمة مالية تزداد عمقا، حيث بدأ انتقال التباطؤ السائد في الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة الكبرى كالصين والهند والبرازيل.

صعوبة سياسية

وأقر السيد ستراوس-كان بأن توجيه المزيد من الأموال العامة نحو القطاع المصرفي بغرض إعادة هيكلته هو إجراء قد لا يحظى بالقبول من الدوائر السياسية. وأضاف: "لكن الواقع أن الدولار الذي ينفق على إعادة هيكلة القطاع المصرفي اليوم يسهم في تعافي الاقتصاد إلى حد يفوق بكثير أي منفعة يحققها إنفاقه في مشاريع الجسور والمستشفيات، وغيرها."

والسبب في ذلك هو أن مشكلات القطاع المصرفي تواصل التأثير سلبا على الاقتصاد الحقيقي. "وتكمن جذور الأزمة في الروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي. فنحن نواجه دائرة من التأثيرات المترتبة بالغة السلبية بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي."

ولن تجدي دفعة التنشيط المالي والتدابير النقدية على غرار أسعار الفائدة شديدة الانخفاض، ما لم تعالج مشكلات القطاع المصرفي. وحينئذ فقط يمكن استعادة الثقة وبدء مسيرة التعافي. "وبدون عودة الثقة، يمكن أن تضخ ما شئت من الأموال في الاقتصاد ولن يكفي ذلك لتحقيق التعافي."

التخلص من الأصول السامة

أوضح السيد ستراوس-كان للطلاب الحضور أن صندوق النقد الدولي خاض تجربة الأزمات المصرفية ١٢٢ مرة. "وهناك حقيقة واحدة لا تتغير في هذا الخصوص، وهي أنه لا سبيل إلى التعافي حتى يتم إثبات جميع الخسائر – ليس فقط العقارية منها، وإنما كل الخسائر [الأخرى] الناجمة عن تباطؤ الاقتصاد – وحتى تكتمل تنقية جميع البنوك."

وقال المدير العام إن السويد نموذج طيب يوضح كيفية التعامل مع الأزمات المصرفية. ففي تسعينات القرن الماضي، أنشأت السويد شركة عامة مخصصة للاستحواذ على الأصول "السامة" وإعادها عن الجهاز المصرفي. وفي تاريخ لاحق بعد تعافي الجهاز، بيعت الأصول جملة وانتهت الشركة من استرداد بعض الأموال العامة.

وأضاف السيد ستراوس-كان أنه ربما كان من الأفضل أن تستحوذ شركة عامة على الأصول المعدومة، وإن كان من الحلول الأخرى أن يتم فصل الأصول عن غيرها المودعة لدى البنك.

وبالمثل، قال السيد أولتمان إنه يفضل العودة إلى الغرض الأصلي من وراء تدابير الإنقاذ التي اعتمدها الولايات المتحدة في أكتوبر ٢٠٠٨، والمعروفة باسم "برنامج إنقاذ الأصول المتعثرة" ([TARP](#)). ويتيح البرنامج للولايات المتحدة شراء ما تصل قيمته إلى ٧٠٠ مليار دولار من الأصول "المتعثرة"، أو التأمين عليه، ولكنه تعدل في وقت لاحق ليحيز ضخ رؤوس الأموال في النظام المصرفي واللجوء إلى غير ذلك من أشكال الإنقاذ.

وفي هذا الصدد، أضاف السيد أولتمان: "ينبغي إبعاد كتل كبيرة من مثل هذه الأصول السامة ووضعها تحت إدارة شركة عامة ذات غرض خاص، على أن تتخلص هذه الشركة منها بمرور الوقت." ولكنه أقر بأن البرنامج المذكور لم يحظ بإقبال كبير "مما يشير إلى صعوبة الاعتبارات السياسية، بل واكتسابها مزيدا من الصعوبة يوما بعد يوم." ولكن الأمر يتطلب مزيدا من الأموال حتى يتسنى تنقية الجهاز.

وذكر السيد ستراوس-كان أن برنامج إنقاذ الأصول المتعثرة أمريكي، ولكن الأزمة عالمية ومن ثم تحتاج إلى حلول عالمية أيضا. ويمثل التعاون مع البلدان الأخرى عاملا حيويا لضمان التنسيق بين جميع بلدان العالم. وينبغي القيام بجهد أكبر حتى يتحقق الوفاء بتعهدات زعماء مجموعة العشرين الذين التقوا في واشنطن في شهر نوفمبر الماضي لمعالجة الأزمة.

العملة الصينية

يسؤال السيد ستراوس-كان عن رأيه فيما إذا كانت عملة الصين لا تزال تفتقر إلى الاتساق، أجاب قائلا إن الصندوق كان صريحا بشأن قيمة اليوان، مؤكدا أن هناك عدة مناسبات كان يتعين فيها رفع السعر. ولكننا في خضم أزمة طاحنة والعالم يحتاج إلى نمو الصين. والسؤال المطروح هو كيفية إقناعها بتبديل السياسة دون الدخول في تراشقات لا داعي لها.

وأضاف سيادته أن سعر العملة الصينية لا يزال أقل بكثير من قيمتها الصحيحة من منظور متوسط الأجل، وأن الصين أصبحت تقرر بأن في صالحها التحول من نموذج النمو بقيادة الصادرات إلى التوسع بقيادة السوق المحلية. لقد أدركت بكين أهمية إعادة التوازن للاقتصاد وتغيير السياسة الحالية، ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (*IMF Survey*) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey